

## مسؤول يكشف-لبنان-يخسر-80-مليون-دولار-يوميا بسبب-الشلل



كشف وزير الاقتصاد في حكومة تصريف الأعمال اللبنانية منصور بطيش، لمحطة إعلامية لبنانية، أن لبنان يخسر نحو 70-80 مليون دولار يوميا بسبب حالة الشلل.

وقال: "من حق المودعين أن يقلقوا على أموالهم، لكن القطاع المصرفي وظف أموالهم، وهناك ما يقارب الـ49 مليار دولار موظفة في الخارج، بالإضافة إلى الذهب ما يعني أن البلد لديه قدرات وليس من المفترض أن يخاف".

وتابع: "نحن بحاجة إلى استيراد معدات أولية، ولكن في المقابل نحن أيضا بحاجة إلى إجراءات واضحة وصارمة تريح الرأي العام من دون المس بحقوق المواطنين، ولم ألاحظ على المستوى المالي أو الاقتصادي عكس هذا التوجه".

وكان بطيش أكد في مقابلة مع "الحدث"، سابقا، أن السوق اللبناني يعاني من جفاف الدولار، كاشفا أن 4 مليارات دولار تم سحبها من المصارف منذ سبتمبر إلى المنازل، وهي تشكل 3% فقط من قيمة الإيداعات في المصارف البالغة 172 مليار دولار.

وفي حين لفت إلى أنه تم تحويل مبالغ من المصارف إلى الخارج "لم يعرف حجمها"، عاد ليؤكد أن لا خوف على أموال المودعين في المصارف اللبنانية.

سلة تدابير استثنائية

وكان بطيش ذكر أنه طالب، خلال اجتماع عقد في قصر الرئاسة لبحث علاج الأزمة المالية، حاكم مصرف لبنان والبنوك التجارية بخفض أسعار الفائدة 50% في إطار إجراءات لإنهاء أزمة مالية.

ومن ضمن الإجراءات الأخرى التي اتفق عليها في اجتماع بعثا عصر يوم الجمعة الماضي

على الودائع، ولا التلاعب بسعر العملة Hair cut عدم اللجوء إلى الـ.

زيادة الضمانة على الودائع من خلال مؤسسة ضمان الودائع من 5 ملايين إلى 75 مليون ليرة لكل وداعة، والإسراع بإقرار قانون في مجلس النواب.

التشديد على التقيد بتعميم مصرف لبنان بزيادة رساميل البنوك اللبنانية بما يصل إلى 20%، وستتم الزيادة بالدولار الأميركي على مرحلتين: الأولى بنسبة 10% بنهاية العام الحالي، والثانية بنسبة مماثلة في مهلة أقصاها نهاية يونيو من العام المقبل.

عجز ميزانية 2019 سيكون أكبر بكثير

بدوره، قال وزير المالية بحكومة تصريف الأعمال في لبنان علي حسن خليل إن عجز ميزانية 2019 سيكون أكبر بكثير مما كان متوقعا بسبب انخفاض مقلق للغاية لإيرادات الدولة إذ تعاني البلاد من أزمة مالية شديدة

وحذر الوزير علي حسن خليل، في تصريحات للصحفيين بثتها محطة إعلامية لبنانية، بأن لبنان الذي شهد احتجاجات ضخمة منذ 17 أكتوبر تشرين الأول، يواجه صعوبات جمة في تمويل الدولة ككل

وكان سدد لبنان سندات دولية بقيمة 1.5 مليار دولار، تستحق في 28 نوفمبر الماضي، تضاف إليها فوائد بنحو المليار دولار

وتولى مصرف لبنان عملية السداد نيابة عن الحكومة، بعد عدم تمكن وزارة المالية من إصدار سندات كانت متوقعة مطلع هذا الشهر، وسط الأزمة السياسية والاحتجاجات التي تعم البلاد

ويأتي ذلك على الرغم من أن مصرف لبنان كان قد أعلن في وقت سابق أنه سيعطي الأولوية في استخدام احتياطات العملة الأجنبية لتمويل شراء الوقود والدواء والقمح، لكن سيتعين على المشتريين الراغبين في الاستفادة من هذا التسهيل تدبير 15% من احتياجاتهم الدولارية